تجند مواردها الكبيرة في المجالات الاقتصادية والتنظيمية والاجتماعية ، لكي تؤمن العمل للجنود المسرحين ، ولتضمن حقوقهم في اماكن العمل ، ولتهتم بعائلاتهم ، لئلا تتقلص مساهمتهم في فترة تأقلمهم من جديد بالحياة المدنية » .

واضاف رئيس الدولة : « ومع عودة المجندين الى حياة العمل والانتاج يتوجب على الهستدروت ان تهتم بسلسلة من القضايا تسبب بها الزمن . سيتوجب عليها سويا مع الحكومة سد الثغرة للحيلولة دون جني ارباح من حالة الحرب واستغلال حالة الطوارىء على حساب جماهير المواطنين ، ولضمان توزيع عادل ، قدر الامكان ، لاعباء الحرب بين فئات الجماهير المختلفة . ويتوجب عليها ان تجند قوتها العظيمة لتقليص الفجوات الاجتماعية والاقتصادية ، تلك الفجوات التي تؤلم الامة في حالة الطوارىء » (دافار ٧٤/٣/١٢) .

أما يروحام ميشل الذي القى كلمة الافتتاح فقد اشار الى اربعة مبادىء اساسية تسير الهستدروت على هداها في سياستها المهنية :

١ ــ ضمان اجر حد ادنى وراتب تقاعدي حد ادنى وزيادة ذات دلالة لعلاوة الاولاد .

٢ ــ محافظة دقيقة على علاوة الغلاء ، سواء كتعويض عنه ، او كوسيلة ردع أمام موجة غلاء أخرى .

٣ ــ يتوجب على المنتجين امتصاص جزء على الاقل من الغلاء الناجم عن الغاء المعونات الحكومية وعن غلاء المواد الخام .

٤ ــ فرض ضريبة على الارباح ، وخصوصا الارباح الناجمة عن الحرب .

واضاف ميشل : « علينا ان نرى في صلب سياستنا المهنية الارتباط المتبادل بين مركباتها المختلفة : الاجور ، الاسعار ، الارباح والضرائب. ويجب ان لا نسلم بأي حال من الاحوال ، بقصر اهتمام الهستدروت على احد المركبات فقط ــ الاجور ــ وابقاء باقي المركبات تحت صلاحية جهات اخرى » .

وبالنسبة لمستوى الاجور أشار ميشل : « ان المفاوضات حول مستوى الاجور يجب ان تجري في كل فرع على حدة بين المنظمات المهنية وبين ارباب العمل المعنيين ، وهذا من خلال اخذ الوضع الاقتصادي لذلك الفرع بعين الاعتبار وعلى أساس الخطوط الاساسية لسياسة الهستدروت المهنية العامة » .

واما بالنسبة لعلاقة الهستدروت بالحكومة فقال ميشل : « يجب الاشارة بوضوح الى استعداد الهستدروت الكبير للتعاون مع الحكومة في جميع المجالات ... ونحن لا نسعى لايجاد خلافات ، ولكننا لن نتردد في توجيه النقد للحكومة كلما بدا لنا ان هناك اساسا لهذا النقد » (دافار ٧٤/٣/١٢) .

وركزت رئيسة الوزراء في كلمتها امام المؤتمر على الوضع السياسي ، بعد ان ادانت الجو الذي حاول البعض فرضه على سير المؤتمر . واشارت مئير في معرض حديثها عن الوضع السياسي الى ما ادعاه احد مندوبي « موكيد » من ان استمرار الوجود الاسرائيلي في الجولان يحول دون التوصل الى السلام فقالت : « هذه البلاد لنا بفضل استيطاننا لها وبفضل الجهود التي بذلناها خلال سنين عديدة . وسنستمر في جهودنا قدر الامكان ». واشارت مئير الى ان اسرائيل تطمح الى السلام بشرط ان تستطيع الدفاع عن نفسها داخل حدود متفق عليها مع جيراننا ومعترف بها من قبل العالم بأسره . « أنا لا اوصي بأن تعتمد اسرائيل على الضمانات الدولية ــ الضمانات بدل الحدود التي نضمن قدرتنا للدفاع عنها ــ لن نقبل بها » (معاريف ٧٤/٣/١٣) .

اما وزير المالية بنحاس سابير فلم يكن لديه سوى التبشير بضرورة تخفيض مستوى المعيشة ، محاولا الدفاع عن سياسة الحكومة الاقتصادية التي تمثلت بشكل رئيسي بقرار الغاء المعونات المالية عن بعض المواد الاساسية . وحاول سابير في كلمته ان يثبت ان هذا القرار هو في صالح الطبقات الفقيرة ، سيما وانها ستتلقى تعويضا مناسبا بشكل زيادة علاوة الاولاد وغيرها من المخصصات التي يدفعها التأمين القومي ، مع اتباع سياسة ضرائبية جديدة . وقد قوبلت الاحصائيات التي قدمها سابير للمؤتمر بصيحات متكررة من قبل بعض المؤتمرين « ارقام مزيفة ». وفي معرض تطرقه الى مسألة مستوى المعيشة وضرورة تخفيضه قال سابير : « ان مستوى المعيشة عندنا ليس منخفضا ، بل هو مرتفع اكثر مما هو عليه في دول اخرى